

صفحات من تاريخ الجمعيات

في بلاد الشام ١٨٥٠-١٩٠٨

من الجمعيات العلمية ، إلى الجمعيات السياسية

رسيلة الرماوي

كلية الاداب - الجامعة الاردنية

ظهرت « الصيغ التنظيمية » في الامبراطورية العثمانية على شكل جمعيات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وقد كان نشوء هذه « الجمعيات » (١) وليد حركة تطور طويلة المدى تمتد خلال القرن كله ، اذ يعتبر مرحلة تاريخية واحدة بأحداثه السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية ، تكون مرحلة خاصة ومتميزة من مراحل التاريخ العربي . يمكننا أن نسميها مرحلة « التفتح » الفكري ومرحلة النهضة في مجالاتها المختلفة . ان القرن التاسع عشر بالنسبة للوطن العربي هو - بصورة عامة - مرحلة تفاعل ثلاث حركات تاريخية ضخمة هي : حركة اليقظة العربية الناشئة ، وحركة الرأسمالية الاوربية الصاعدة ، وحركة اصلاح شؤون الدولة العثمانية وسيطرتها على البلاد العربية .

ومن تفاعل هذه الحركات الرئيسية ، بدأت تظهر بوادر الوعي وحركات الاصلاح والتغيير في انحاء الوطن العربي ، كما بدأت تظهر وسائل نقل ونشر ذلك الوعي وهذه الحركات ، فكثر المدارس ، وانتشرت المطابع والصحف فانتشر التعليم وازدهر ، كما نما وتطور بعد عودة طلاب البعثات العلمية التي توجهت الى اوربا ، وبعد تخرج طلاب مدارس الارساليات الاجنبية التي افتتحت في البلاد ، ولقد اسهم كل ذلك في نقل الافكار التحررية - التي سادت اوربا في القرن التاسع عشر - الى بلاد الامبراطورية العثمانية ، فولد تيارات علمية وسياسية جديدة ، لعلماء ومفكرين سياسيين ، مجددين ومصلحين وثوار ، ظهوروا في ارجاء الامبراطورية - ومنها الوطن العربي - بصورة متجددة ومتطورة .

ولقد تبلور هذا كله في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في ظهور « صيغ تنظيمية » كانت في بادئ الامر جمعيات علمية او ثقافية ، ثم تطورت الى حلقات علمية

ذات مضمون سياسي ، ولم تلبث بعدها ان ظهرت الجمعيات السياسية مع مطلع القرن العشرين .

الجمعيات العلمية : بدأت تظهر الجمعيات العلمية في سورية الى جانب الجمعيات الادبية والخيرية ، وهي جمعيات اخذت زمام المبادرة في انشائها بعض الشخصيات والمؤسسات المحلية او الاجنبية .

فقد تأسست « الجمعية السورية » في بيروت مثلا اواخر سنة ١٨٤٧ ، وهي جمعية علمية كان من مؤسسيها « بطرس البستاني » و « فان ديك » الاميركي ، وهما اللذان عملا معا على تأسيس «مدرسة عبيه » في لبنان ، وكانا يتركان مدرستهما في وقت الفراغ ، ويتوجهان الى الجمعية لالقاء الابحاث والمحاضرات والخطب ..

لقد بقيت هذه الجمعية تعمل بنشاط حتى سنة ١٨٥١ ، وبقيت رائدة في نظمها « جرى عليها كثير من الجمعيات التي قامت بعدها » وكانت مكتبتها العظيمة قبلة طلاب العلم ، وتحتوي العديد من امهات الكتب ، والكتب الحديثة .

وفي سنة ١٨٥٢ طبع المعلم « بطرس البستاني » قوانينها وبعض اعمالها ووزعها على اعضائها الخمسين ، ولكن هذه الجمعية فقدت مكانتها بعد هذا العام وتبعثرت كتب مكتبتها ، كما تبعثر اعضاؤها (٢) وقد تلت هذه الجمعية في لبنان عدة جمعيات منها : الجمعية العلمية والجمعية الادبية ، ثم عدد من الجمعيات الطائفية ، كما تأسست جمعية زهرة الآداب سنة ١٨٧٣ برخصة من الدولة العلية ..

اما في دمشق فقد ازدهرت الجمعيات العلمية في عهد ولاية مدحت باشا على سورية (١٨٧٨ - ١٨٨٠) الذي أسس جمعية المقاصد الخيرية في دمشق وغيرها من المدن السورية (٣) بعد ان حول اموال الاوقاف الى المجال العلمي ، فافتتح الفروع لمدارس وجمعية المقاصد الخيرية في الولاية ، وعندما صدرت الارادة السنية سنة ١٨٨٢ بتحويل المقاصد الخيرية الاسلامية الى مجلس معارف (٤) كان عدد الجمعيات قد ازداد في دمشق ازديادا ملموسا .

اما في القدس ، فقد كان هناك جمعيتان وطنيتان طائفتان الاولى جمعية « سوسنة صهيون » ، وهي فرع جمعية اتحاد الشبان المسيحية بلندن انشئت سنة ١٨٧٧ ، والثانية جمعية الغيرة المسيحية لطائفة الروم الارثوذكس (٥) هذا عدا عن الجمعيات التي كانت قائمة في طرابلس وغيرها من المدن السورية (٦) .

الجمعيات والحلقات العلمية - السياسية : ومنذ عام ١٨٧٥ أسس طلاب الجامعة الأميركية في بيروت جمعية أطلقوا عليها اسم « الجمعية السورية » وكان معظم أعضائها من الطلبة المسيحيين ، وبالرغم من أنها علمية الطابع ، إلا أنها كانت ذات مضمون سياسي ، « إذ كان أعضاؤها يقاومون الدولة العثمانية من خلال مقاومتهم للنصرة العنصرية والنصرة الدينية » (٧) ثم انتسب إلى هذه الجمعية عدد من الطلبة المسلمين وتغلب الهدف السياسي عند أعضائها على النعرات الطائفية، ووضع أعضاؤها برنامجا يوضح أهدافها السياسية ومنها :

« منح الاستقلال لسوريا مع لبنان ، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد ، وإلغاء الرقابة والقيود الأخرى التي تحول دون حرية الرأي وانتشار العلم ، واستخدام وحدات الجند المحلية في الخدمة العسكرية المحلية دون سواها » (٨).

اتهم مدحت باشا والي سورية ، بأنه سكت عن الجمعية ونشاطها بل وساعد على تشجيعها ، خصوصا بعد أن الصقت عدة مناشير ولافتات في دمشق وبيروت تحدث فيها الدولة العثمانية ، واتهمت الأتراك بالقضاء على اللغة العربية ، ولم توقف الجمعية نشاطها بعد إبعاد مدحت باشا عن سورية ، بل تابعت نشاطها في الصاق اللافتات والمناشير ، وعندما ازداد بطش عبد الحميد واستبداده ، كفت الجمعية عن العمل وهاجر أكثر أعضائها إلى مصر (٩) .

أما في دمشق : فقد أسس السوريون حلقتين علميتين سياسيتين هما : حلقة دمشق الكبرى ، وحلقة دمشق الصغرى .

وتعرف حلقة دمشق الكبرى ، باسم حلقة الشيخ طاهر الجزائري (١٠) أيضا ، حيث أسسها وهو يشغل منصب « مفتش معارف » في عهد ولاية مدحت باشا على سورية ، كما ساهم في تأسيس جمعية المقاصد الخيرية التي أنشأها مدحت باشا ، وعمل الشيخ طاهر على إصلاح نظم التعليم في سورية بشكل عام .

ومن هذا المنطلق العلمي الإصلاحي ، تمكن الشيخ طاهر من جمع رجال العلم والمعرفة في دمشق حوله في حلقة دمشق الكبرى داعيا إلى تعليم العلوم العصرية بالإضافة إلى العناية بتاريخ العرب وتراثهم العلمي ، وتضم هذه الحلقة بين أعضائها ، عددا كبيرا من مصلحي دمشق : الشيخ جمال الدين القاسمي ، والشيخ عبد الرزاق البيطار والشيخ سليم البخاري ، ثم التحق بالحلقة عدد كبير ممن كان دونهم في السن ، منهم رفيق العظم ومحمد كرد علي ، وفارس الخوري وعبد الحميد الزهراوي

وشكري العسلي وعبد الوهاب المويلحي « المعروف بالانكليزي » وعبد الرحمن الشهبندر والضابط سليم الجزائري وغيرهم (١١) .

لقد شملت احاديث اعضاء هذه الحلقة ، الاوضاع الادارية والسياسية القائمة في الامبراطورية العثمانية ، فشملت سوء الادارة ، واستبداد الحكام الاتراك . كما بدؤوا يناقشون في جلساتهم مفاهيم الحرية والعدل والنظام ، مما دعا بعض المفرضين الى اتهام الشيخ طاهر بالخيانة الوطنية والعمل على فصل البلاد السورية عن غيرها من اقطار الامبراطورية ، فالغت الحكومة منصبه الحكومي وعزلت اعمال الجمعية الخيرية ، وبعد بضع سنوات عين الشيخ طاهر مفتشا لدور الكتب في ولاية سورية ، فالتف حوله عدد كبير من محبي العلم ، ولم ترق هذه النهضة العلمية في دمشق لاعضاء حكومة عبد الحميد ، مما ادى الى عزل حسن رفيق باشا والي سورية لغفلته عما يجري فيها (١٢) وسلمت قيادة الجيش الخامس الى المستر عبد الله باشا الشركسي الذي اخذ يضطهد احرار العرب ويفتش منازلهم ، وكان في مقدمة هؤلاء اعضاء حلقة دمشق الكبرى ، وقد زاد الامر سوءا عندما وقع بايدي السلطة نشرات جمعية « تركيا الفتاة » المناوئة للسلطان ، اذ اتهمت الحكومة العثمانية الشيخ طاهر الجزائري بالاشتراك في تشجيع وتوزيع هذه النشرات ، فاقتحموا منزله وهو غائب في جولة خارج دمشق ، وعندها بادر بالرحيل الى مصر (١٣) .

ويشير مصطفى الشهابي الى انه تولد من هذه الحلقة العلمية ، جمعية سرية سياسية في دمشق . تضم بين اعضائها العرب عددا من الاتراك اما هدفها فهو السعي للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وحكمه المطلق ، كما كان يطالب اعضاؤها بتطبيق الشورى وعودة الدستور ، وقد اشترك في هذه الحلقة ضابطان عربيان هما سليم الجزائري واسعد درويش الطرابلسي ، وفيها من العرب المدنيين فارس الخوري وشكري العسلي وعبد الوهاب المويلحي وغيرهم ، ومن الاتراك أمير اللواء بدري بك ومدير المعارف حسين عوني ، ويضيف الشهابي الى انه استقى هذه المعلومات من احد اعضاء هذه الحلقة السياسية وهو فارس الخوري الذي كان النصراني الوحيد في هذه الحلقة (١٤) .

حلقة دمشق الصغرى : ربما كان مصطفى الشهابي ، يعني بهذه الجمعية السرية ، حلقة دمشق الصغرى السرية ، اذ كان من بين اعضائها فارس الخوري وكان النصراني الوحيد فيها كما يقول صديقه لطفي الحفار (١٥) .

لقد بدأ التفكير بتأسيس هذه الحلقة بين بعض طلاب الفصول النهائية في المدرسة

الثانوية بدمشق المعروفة بـ « مكتب عنبر » وكان هؤلاء الطلاب يترددون على حلقة الشيخ طاهر الجزائري لحضور الاجتماعات والندوات فيها ، ورائد فكرة التأسيس هذه هو « محب الدين الخطيب » الذي كان يلزم الاجتماع في الحلقتين « ليكون الصلة بينهما (١٦) وعندما انتهت حلقة دمشق الكبرى ، اتفق هؤلاء الطلبة فيما بينهم على الانتظام في حلقتهم السياسية السرية سنة ١٩٠٣ ، واطلقوا عليها اسم حلقة دمشق الصغرى « اسوة بحلقة دمشق الكبرى » ونشير وثائق محب الدين الخطيب الى اسماء اعضاء هذه الحلقة وهم « زملاء المدرسة » صلاح الدين القاسمي وعارف الشهابي وصالح قنبار ، اما خارج المدرسة فكان من اعضائها لطفي الحفار ورشدي الحكيم ، وتضيف مذكرات محب الدين الخطيب اسماء ، زكي الخطيب ، وعثمان مردم وسيف الدين الخطيب (١٧) .

يشير مؤسس الحلقة « محب الدين الخطيب » الى الهدف الاول لتأسيس الحلقة بقوله : « كنا نتعلم في مكتب عنبر كل العلوم باللغة التركية ، حتى نحو العربية وصرفها ، من كتاب باللغة التركية اسمه « المشذب » كان مفروضا على مدارس الحكومة في الولايات العربية ، وكان معلم اللغة العربية شيخا تركيا مسنا لا يكاد يعرف النطق باللغة العربية » (١٨) في هذا الجو نشأ مؤسسو حلقة دمشق الصغرى ، ومن هذا المنطلق تحدد هدف الحلقة وهو : « تعريف شباب العرب المثقف بعروبيتهم ودعوتهم الى التعاون في اصلاح المجتمع العثماني الذي كان يتوقف على صلاحه صلاح المجتمع العربي من جبال طوروس الى باب المندب (١٩) .

وقد انتقل هؤلاء الطلبة بسرعة مذهلة من الكلام النظري الى التطبيق العملي ، فأسسوا غرنا للمطالعة ، وساهموا في التعليم في المدارس الاهلية بالمجان ، وتوسع انتشار هذه الحلقة عندما سافر عدد من اعضائها الى بيروت لتكملة الدراسة هناك واتصلوا بزملائهم في الكلية الاميريكية ، وكلية الشيخ عباس الازهري ، حيث انضم الى عضويتها عارف النكدي وعبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني والامير عادل ارسلان وغيرهم (٢٠) .

وعندما انتقل عدد من اعضاء الحلقة المؤسسين الى استامبول للدراسة العالية ، وكان منهم محب الدين الخطيب ، وعارف الشهابي ، تحولت حلقة دمشق الصغرى الى جمعية سياسية هي جمعية النهضة العربية .

— من الجمعيات العالمة — الى الجمعيات السياسية : مما لا شك فيه ، ان

هذه الجمعيات ، العلمية والعلمية-السياسية ، ومنجزاتها ، اثرت تأثيرا فعالا في نشوء الجمعيات السياسية ، وذلك انها :

اثرت في تكوين الوعي العام العلمي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، من خلال الابحاث التي كانت تعرضها للمناقشة ، وما كان يترتب على هذا النقاش من تفاعل يساعد على انتشار الوعي بصورة عامة .

ومن ناحية اخرى ، فان الجمعيات الخيرية منها ، بصورة خاصة ، ساهمت في تكوين « المسؤولية الاجتماعية » تجاه المواطن الذي يحتاج الى الرعاية والعناية ولا يخفى الاثر الفعال الذي يتركه غرس ونمو معاني مسؤولية الافراد تجاه المجتمع بصورة عامة من خلق المسؤولية السياسية تجاهه ، وما تتبلور في هذه المسؤولية من تطلع لتأسيس الجمعيات السياسية كأداة لها .

ثم ان ممارسة عملية الانتساب والانتظام في الجمعيات - بقطع النظر عن اهدافها - وما تنطوي عليه هذه الممارسة من اعمال تنظيمية وتنفيذية ومن ممارسة حقوق العضوية واداء واجباتها ، كل ذلك ساعد على خلق الادراك لاهمية وفائدة « العمل الجماعي المنظم » كما ساعد على توفير الخبرة اللازمة لبناء « المنظمات » التي تؤدي هذا العمل الجماعي ، فساعدت بذلك على توفير الادراك والخبرة اللازمين لتكوين « الصيغ التنظيمية » في مجال العمل السياسي والجماعي .

لقد أسس السوريون المهاجرون الى مصر اول جمعية عثمانية سياسية هي جمعية « الشورى العثمانية » برئاسة الشيخ رشيد رضا .

كما أسس الطلبة السوريون الذين سافروا الى استامبول لتلقي التعليم العالي هناك ، جمعية النهضة العربية .

اما جمعية الشورى العثمانية : فقد تأسست في مدينة القاهرة مع مطلع القرن العشرين . فكانت بذلك من اوائل التنظيمات السياسية التي ظهرت في الدولة العثمانية من جهة ، ومن اوائل التنظيمات السياسية التي أسسها العرب السوريون من جهة أخرى (٢١) .

ولم تقتصر جمعية الشورى العثمانية على العرب فقط بل ضمت بين اعضائها عددا كبيرا من ابناء القوميات العثمانية الاخرى المقيمين في مصر ، ويقول الشيخ

رشيد رضا : « كان يصل إلينا القليل من اخبار الاستبداد ووقائع الافساد ، وبعد وفاة الاستاذ الامام — يعني الامام محمد عبده — صرفنا وقت الفراغ والراحة الذي كنا نجالسه فيه الى مجالسة اخواننا العثمانيين المقيمين في القاهرة ، فازددا علما بسوء الحال وخطر المال ، فأسسنا جمعية الشورى العثمانية لاجل جمع كلمة العثمانيين ، فتألفت الجمعية من المسلمين : عربهم وتركهم والبانهم » (٢٢) .

اما هيئتها الادارية الاولى فكانت على النحو التالي :

- الشيخ رشيد رضا رئيس مجلس الادارة .
- رفيق العظم امين الصندوق .
- حقي العظم — السكرتير العربي .
- الضابط صائب بك — مندوب جمعية الاتحاد والترقي بمصر .
- عبد الله جودت بك — أحد مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي (٢٣) .

لقد تأسس عدة فروع لهذه الجمعية في الاقطار المختلفة ، وكانت تطبع منشوراتها باللغتين العربية والتركية ، وترسلها الى فروعها في البلاد الاجنبية فيوزعونها في الولايات التي يقيمون فيها وفيما جاورها ، بل « كان يرسل بعض هذه المنشورات في البواخر الروسية مع بعض المسافرين والمستخدمين فيها الى ثغور البحر الاسود فيأخذها هناك منهم من يتولون ارسالها الى جميع بلاد الاناضول » .

وفي شهر شباط فبراير سنة ١٩٠٧ أصدرت جمعية الشورى العثمانية جريدة تحمل اسم الجمعية ، كان رفيق العظم يحرر القسم العربي منها وحقي العظم يحرر القسم التركي اما انشاء واما ترجمة لما يكتبه اعضاء الجمعية باللغة العربية ، كما كانت تنشر المجلة بعض المقالات باللغة الفرنسية (٢٤) .

ويمكننا ان نصل الى عدة نتائج ايجابية ، من اقوال رئيس الجمعية التي نشرها في عدة مناسبات ، واهم هذه النتائج :

ان هذه الجمعية تأسست بعد وفاة الشيخ الامام محمد عبده ، « وبعد تأسيس جمعية تركيا الفتاة وتكوين حزب الاتحاد والترقي » (٢٥) اي بعة سنة ١٩٠٤ وانها أصبحت قبل سنة ١٩٠٧ جمعية قائمة ناشطة ذات فروع في مناطق مختلفة وانها امتلكت في مطلع هذه السنة صحيفة تحمل اسمها .

وان هذه الجمعية تأسست بتأثير عاملين اساسيين يلقيان لنا اضواء ساطعة على ادراك مبادئها وأهدافها وهذان العاملان هما :

اولا : أوضاع الدولة العثمانية التي تتسم « بسوء الحال وخطر المال » والتي تنذر بالخطر ، حتى كان نفور المتحدين معها في الدين واللغة والجنس - أي الترك - اشد من نفور المتحدين معها في الدين فقط ، كالعرب والاكرد ، فلم يكن يجدي في مواجهة تلك الاوضاع الا العمل المنظم الذي يستهدف سوء الحال وتلافي خطر المال بمكافحة الاستبداد والظلم المتمثلين في نظام تلك الدولة ليحل محلها نظام قائم على الشورى والعدل ، وهذه هي الطريقة المثلى لصيانة الدولة من التمزيق بالاختلاف الذي هو ظهير الاستبداد والتفرق الذي هو نصير الاستعباد « (٢٦) . وفي رأينا أن هذا العامل العام كان عاملا اساسيا في ظهور جميع الجمعيات في تلك المرحلة من حياة الدولة العثمانية .

ثانيا : قصور جمعية تركيا الفتاة وحزب الاتحاد والترقي ، عن تمثيل ارادة جميع الشعوب التي تتكون منها الدولة العثمانية ، اذ « لو أن مؤسسي جمعية تركيا الفتاة اهتموا الى هذا التأليف بين الشعوب والممل في ابتداء العمل لما نزل ببلاد الارمن وكريت ومكدونيا ما نزل ولما تفاقم أمر الاستبداد واستفحل . » (٢٧) فقد اقتضت جمعية تركيا الفتاة - نظريا - على المسلمين من هذه الشعوب ، وركزت - عمليا - على سيادة وكيان العنصر التركي من بين المسلمين انفسهم .

مبادئ جمعية الشورى وأهدافها : لئن كانت ظروف تأسيس جمعية الشورى العثمانية - كما أوضحها رشيد رضا - تكشف لنا عن مبادئها وأهدافها ، فاننا نجد هذه المبادئ والاهداف محددة مصاغة في وثيقتين :

الوثيقة الاولى : وهي نص اللائحة الاساسية للجمعية التي أعلنها رشيد رضا على صفحات المنار ودعا العثمانيين على اساسها للمسارعة بدخول الجمعية افواجا . ولتعزيدها بأرائهم وأموالهم ، وتقع هذه اللائحة في عشر مواد تضم المبادئ والاهداف ، ومعالم النظام الداخلي كذلك على الشكل التالي :

القصد من تأسيس هذه الجمعية « هو جعل الحكومة العثمانية دستورية شورية بالفعل » (١م) وان الجمعية ستبذل ما في وسعها للوصول الى غرضها هذا « بكل الوسائل المشروعة » (٢م) اما من حيث التكوين العضوي للجمعية ، فتشير اللائحة الى أن جمعية الشورى العثمانية « تؤلف من العثمانيين من غير التفات الى الدين والجنسية » (٣م)

أما بالنسبة لوضع قوانين الجمعية فهناك : « لجنة مركزية أصلية تقوم بوضع نظم الجمعيات وقوانينها » (م٤) وان سير أعمال الجمعية يعين من قبل اللجنة المركزية (م٧) اذ ان « اللجنة المركزية تقوم بوضع القوانين وطبعتها وتسمية الاشخاص اللذين للوظائف التي ترد بالقوانين وتعيين وظائف كل فرد من الجمعية ومراقبة أعمال الموظفين » (م٩) كما تبين لنا اللائحة ان مركز الجمعية الان « هي مدينة القاهرة بمصر » (م٥) وان فروع الجمعية تكون كلها تابعة في أعمالها للجنة الكبرى المعروفة باسم اللجنة المركزية الأصلية (م٦) كما تشير اللائحة الى ان جمعية الشورى العثمانية هي جمعية علنية لان : « مقصد الجمعية الساعية للحصول عليه ليس خفيا لذلك يجوز من الان اعلان وجودها » (م٨) على ان « تطبع هذه اللائحة الاساسية باللفات التركية والعربية والارمنية والفرنسية » (م١٠) (٢٨) .

أما الوثيقة الثانية : فهي نص القانون الاساسي للجمعية الذي يظهر انه وضع وأعلن بعد وضع اللائحة الاساسية الموجزة التي ذكرتها سابقا .

ويتألف هذا القانون من ست عشرة مادة مبوبة في خمسة فصول ، يحدد الفصل الاول منها مبادئ الجمعية وأهدافها وهويتها بينما تنصرف الفصول الاخرى الى تنظيم ادارتها الداخلية (٢٩) .

فاذا ما قمنا بدراسة مقارنة لمواد اللائحة الاساسية - الوثيقة الاولى - ومواد القانون الاساسي - الوثيقة الثانية - نرى انه ليس بينهما اية فروق ذات بال ، سوى ان القانون الاساسي أكثر تفصيلا من اللائحة .

ويشير القانون الاساسي الى ان الهدف الاساسي لجمعية الشورى العثمانية هو : التوسل لاقامة قاعدة الشورى على وجهها القطعي في دولة آل عثمان (م٢) وأضافت هذه الجمعية الى مطلب الشورى الذي كان مطلبا ينادي به المصلحون كملاخ لوضع الاستبداد ، مطلبا جوهريا اخر هو : « نشر العدل والترقي في المملكة على ما يقتضيه العصر » (تممة م٢) .

ان هاتين الفقرتين اللتين تتكون منهما المادة الثانية ، تدلان دلالة واضحة على ان العرب العثمانيين كانوا يشعرون بالاستبداد الذي يقوم عليه الحكم في الدولة العثمانية ، ويدركون مقدار تخلف هذه الدولة عن ركب الحضارة ، ومدى الهوة السحيقة القائمة بين تقدم اوربا وتأخر الامبراطورية العثمانية ، شعورا وادراكا

أخذا يدفعان الى تكوين الجمعيات السياسية بدلا من الاكتفاء بدعوات المصلحين الفردية ، او تكوين الجمعيات العلمية والخيرية فقط .

وفوق ذلك فان استعمال عبارة « على وجهها القطعي » في وصف اقامة قاعدة الشورى التي اعتبرتها الجمعية هدفها الاساسي تقدم - في رأينا - دليلا صارخا على الحالة العقلية والنفسية التي كان يعيشها مؤسسو هذه الجمعية - كغيرهم من قادة الراي العرب في الدولة العثمانية - وهي الحالة العقلية المؤمنة ايمانا حاسما بضرورة حلول قاعدة الشورى محل قاعدة الحكم الاستبدادي الفردي، والحالة النفسية المتشككة في اخلاص السلطان العثماني وحاشيته لجوهر مبدأ الشورى ، والمتوجسة خيفة من احتمالات قبول هذا المبدأ قبولاً لفظياً وشكلياً يفرغه من محتواه ويحطم جوهره فجاءت الجمعية بتلك الحالة العقلية - النفسية لتؤكد أن هدفها هو اقامة قاعدة الشورى ولكن على وجهها القطعي .

واذا كان القانون الاساسي لجمعية الشورى العثمانية لم يحاول تحديد المبادئ النظرية العامة التي يقوم عليها تكوينها واهدافها ، فمما لا شك فيه ان اهدافها المذكورة وطبيعة تكوينها تشير اشارة واضحة الى مبادئها النظرية العامة على الشكل التالي :

١ - ان هدف الشورى هو في الوقت ذاته مبدأ نظري عام ، هو مبدأ الديمقراطية بالمضمون الذي حدده ومارسه الاسلام .

٢ - ان طبيعة الجمعية وتكوينها ، كجمعية عثمانية تضم العثمانيين من مسلمين وغير مسلمين ، تسعى لكي تقيم لها فروعا في البلاد العثمانية وفي غيرها من البلاد التي يقيم فيها العثمانيون ، يدل دلالة واضحة على انها كانت - بالمبدأ - جمعية غير طائفية وغير عنصرية ، كذلك فهي مفتوحة العضوية للعثماني المسلم والمسيحي ، العربي وغير العربي كذلك .

٣ - انها كانت تؤمن باتباع الاساليب المشروعة في الوصول الى هدفها ، وكانت لذلك جمعية علنية .

النظام الداخلي لجمعية الشورى العثمانية : فاذا ما انتقلنا الى دراسة « البعد التنظيمي » لجمعية الشورى ، نرى أن قانون الجمعية ينظم في فصوله الثاني والثالث والرابع والخامس شروط العضوية وواجباتها وحقوقها ، ويحدد الهيئات المسؤولة وطريقة تكوين شؤونها الداخلية ، فيحدد مدتها وسلطاتها ، كما ينظم الشؤون المالية للجمعية .

لقد فتحت جمعية الشورى باب العضوية أمام « كل عثماني عاقل محب لوطنه ، على ان يكون حميد السيرة » ، واشترطت ان تحمل الارقام بدلا من الاسماء في تعريف الاعضاء ومخاطبتهم والكتابة اليهم .

وكان لهذه الجمعية تشكيل حزبي متكامل ، يتكون من هيئات مركزية ، وهيئات فرعية توزع فيما بينها الصلاحيات الحزبية الادارية ، كما كان لها مالية منظمة . وأقام قانون الجمعية سلطة مركزية تتكون من مجلس ادارة يتالف من اثني عشر عضوا يسمى الهيئة المركزية ، وسلطات محلية تتكون من مجالس ادارات الفروع (٦م و٥م) وحدد مدة تلك الهيئة وهذا المجلس بسنتين كحد أعلى (٩م) .

وقد وزع هذا القانون السلطات بين الهيئة المركزية ومجالس ادارات الفروع توزيعا عاما ، غير مفصل او معقد ، بحيث تتولى الهيئة المركزية ادارة اعمالها والبحث عن طرق الدعوة لها ، وجمع المال وتنفيذ مقاصدها ، وتدير شؤون فروعها ، وسن اللوائح والقوانين لها (٧م، ٥م) والاشراف المباشر على ماليتها .

وأخذ القانون بمبدأ الانتخاب في تكوين الهيئة المركزية والمجالس المحلية وفي توزيع وظائف هذه الهيئات كذلك (٣٠) .

كما أسست الجمعية عدة فروع لها في الاقطار المختلفة ، وكانت تطبع منشوراتها بالعربية والتركية وترسلها الى فروعها في البلاد الاجنبية فتوزع في الولايات ، ثم اصدرت جريدة ناطقة باسمها سنة ١٩٠٧ كما اشرت سابقا (٣١) .

وعندما علم السلطان عبد الحميد بتأسيس هذه الجمعية ولمس نشاطها اخذ في مقاومتها « وهجر النوم مضجعه ثلاث ليال » (٣٢) . « ولم يقر له قرار » حتى عرف مؤسسها من بعض جواسيسه بمصر ، وأخذ في مقاومتها واطلق عليها اسم « الجمعية الافسادية » (٣٣) وعلى الرغم من موقف السلطان منها ومقاومته لها ، فقد استطاعت الشورى العثمانية ان تصمد للضغط الحميدي وتبقى قائمة حتى حدوث انقلاب سنة ١٩٠٨ الدستوري .

جمعية الشورى العثمانية بعد الدستور : لقد حاول اعضاء جمعية الاتحاد والترقي ، التقرب من اعضاء جمعية الشورى العثمانية بعد اعلان دستور سنة ١٩٠٨ ، ونجحوا في ذلك الى حد ما ، دليلنا على ذلك ما كتبه أحد اعضائها الدكتور « شبلي الشميل » مجاملا الاتحاديين بأن عليهم ان يفرضوا لغة مشتركة في البلاد ، وفضل

اللغة التركية على اللغة العربية « بالرغم من انها اغنى ماضيا وأوسع أدبا من اللغة التركية وادبها، (٣٤) لانها - في رأيه - أكثر ملاءمة لشكل الحكومة الحرة الجديدة .

ثم حاول الاتحاديون استقطاب اعضاء الجمعية والسيطرة عليها ككل ، وعندما فشلوا في ذلك ، لجأوا الى اسلوب **التفتيت** ، ذلك انهم استطاعوا ان يؤثروا على رفيق العظم وحقي العظم ، فأثرا الدخول في جمعية الاتحاد والترقي ، عند زيارتهما للاستانة بعد الدستور ، وتفرق سائر الاعضاء الذين لم يجمعهم في مصر الا الاضطهاد ، فلم يبق لجمعية الشورى عمل (٣٥) ، وحلها حزب الاتحاد والترقي الحاكم .

اما جمعية النهضة العربية : فقد فكر في تأسيسها طلاب حلقة دمشق الصغرى منذ تاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٣٢٤ هـ ، اي بعد سفرهم الى استانبول ، على أن تكون « جمعية سياسية عربية سرية » وبقيت « الفكرة » تراودهم حتى استقر رأيهم على تأسيسها رسميا في : « صباح الثلاثاء الموافق ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٥ / ١٣ تموز يوليو سنة ١٩٠٧ ، حيث دعا اعضاؤها الى حفلة عامة اقيمت في الحديقة البصرية في جزيرة « بيوك » وهي مصيف شهير لاستانبول .

وقد قدم الدعاة لتأسيس الجمعية بخطب سياسية منها : خطبة محب الدين الخطيب وكانت بعنوان - واجباتنا - ثم قصيدة عارف الشهابي بعنوان - نحن والاعباد - وبعد الحفل استقر رأي المؤسسين على أن تكون الجمعية في هذه المرحلة سرية (٣٦) .

لقد تشكلت اول هيئة ادارية لهذه الجمعية من الاعضاء المؤسسين ، وهم : محب الدين الخطيب ، عارف الشهابي ، عبد الكريم الخليل ، وشكري الجندي ، (٣٧) . وفي يوم الجمعة الموافق ٧ رجب سنة ١٣٢٥ / ٦ اغسطس آب سنة ١٩٠٧ ، تأسس فرع الجمعية في دمشق باشراف صلاح الدين القاسمي ولطفي الحفار .

كان مركز الجمعية عند تأسيسها مدينة استانبول كما اشرنا ، ولكن بعد ثلاثة اشهر ، عاد اعضاء المركز الى مدينة دمشق بمناسبة العطلة المدرسية ، واجتمعوا باعضاء الفرع ، وقر رأيهم على ان تكون دمشق هي المركز العام للجمعية (٣٨) .

مبادئ جمعية النهضة العربية وأهدافها : لم يكن للجمعية عند تأسيسها قانون اساسي او قانون داخلي او برنامج مكتوب « بل كانت تمشي في عامة اعمالها على قرارات شتى تقررها هي لنفسها ومن ثم تشرع في تنفيذ ما يعهد اليها والى البعض من

اعضائها من مهام الاعمال (٣٩) . وعلى الرغم من ذلك ، ففي وسعنا ان نستخلص مبادئ هذه الجمعية واهدافها من محاضرات مؤسسيها واعضاءها أو من آثارهم ، ونوجزها على الشكل التالي :

أهم مبادئ الجمعية : ان العروبة اكرم عناصر الجامعة الاسلامية .

ان العروبة هي المسؤولة عن حمل رسالة الاسلام وتجديد شبابه وذلك بازالة الاسباب التي فرضتها الدولة العثمانية وهي : استعجام اللغة العربية ، وتجاهل ماكان يقع في الغرب من نهضة في الصناعة والعلم والتنظيم .

أما أهم أهداف الجمعية فهي : تعريف شباب العرب المثقفين بعروبيتهم ، ودعوتهم الى التعاون في اصلاح المجتمع العثماني الذي كان يتوقف على صلاحه صلاح المجتمع العربي ، من جبال طوروس الى باب المندب .

وأما من حيث النظام الداخلي : فانه لم يكن للجمعية عند تأسيسها نظام داخلي مكتوب ينظم شؤون عضويتها وادارتها ، وكانت مواردها المالية عبارة عن قطرات قليلة من المال يضعها كل فرد من اعضائها في صندوق يقتصدونها من مواردهم الخاصة حسب قانون عرفي سنوه فيما بينهم سرا .

تطور جمعية النهضة العربية بعد عام ١٩٠٨ : لقد طرأت تطورات هامة على هذه الجمعية بعد عام ١٩٠٨ كانت وليدة طبيعية لما عقد على اعلان الدستور من آمال في حرية العمل التنظيمي . فقد شارك العرب وجمعياتهم ، جمعية الاتحاد والترقي افراح الاحتفال بالانقلاب الذي أعاد الدستور سنة ١٩٠٨ ، أملا منهم وتطلعا الى عهد جديد من الحرية الفردية والعربية .

ففي اليوم الاول لاعلان الدستور ، احتفلت جمعية الاتحاد والترقي باعلانه احتفالا عاما في استانبول ، وشارك الطلاب العرب هناك في الاحتفال ، وخرج أعضاء جمعية النهضة العربية « فرع استانبول » يساهمون في تمجيد هذه المناسبة ، ولم يكتف فرع جمعية النهضة العربية في دمشق بالاحتفال فقط ، بل توافد اعضاؤه في اليوم الثاني لاعلان الدستور الى مقهى القوتالي في دمشق وعلنوا عن انفسهم كجمعية قومية عربية ، واصبحت جمعية النهضة العربية جمعية علنية بعد ان كانت جمعية سرية .

وقام الخطباء من أعضاء الجمعية يلقون بكلماتهم الوطنية المعبرة عن اتجاهات

جمعيتهم وآمالها ، فألقى رشدي الحكيم خطابا عنوانه « امنية ولا كالاماني » وزكي الخطيب ألقى كلمة بعنوان « على سلم الارتقاء » ولطفي الحفار « في الماضي والحاضر » وصالح الدين القاسمي « سماء تركيا » .

ولكن هذا التعبير العربي الايجابي لم يكن ليغير من سياسة حزب الاتحاد والترقي المرسومة والمدروسة :

لقد لمس الاتحاديون منذ اليوم الاول لاعلان الدستور حقيقة مطالب القوميات وأمانيتها ، وشهدوا كذلك مدى التأيد الهائل الذي اكتسبوه بعد الانقلاب الدستوري ، فقد عبرت عن تلك المطالب وعن هذا التأيد جميع الجمعيات التي اقامتها قوميات الامبراطورية باشتراكها في افراح اعياد انقلاب ٢٣ تموز سنة ١٩٠٨ . فكانت المحافظة على هذه الشعبية ، مع التنكر لتلك المطالب هي اول مهمة واجهتها جمعية الاتحاد والترقي لدى تطبيق برنامجها في التتريك والمركزية ، تجاه جمعيات القوميات الاخرى وباشرت جمعية الاتحاد والترقي تنفيذ خطتها الهادفة الى تصفية الجمعيات التي وجدت قائمة عند اعلان الدستور .

تطور جمعية النهضة العربية بعد اعلان دستور سنة ١٩٠٨ : ومن هذا المنطلق ، طرأ تطور كبير على جمعية النهضة العربية ، اذ حاول اعضاؤها الحصول على ترخيص للعمل العلني « كجمعية عربية » بكل الوسائل ، ولكن حكومة الاتحاد والترقي بدأت تماطل دون الوصول الى نتيجة حتمية ، وكان الهدف من هذه المماطلة تحويل الجمعية من جمعية عربية سياسية الى جمعية ثقافية فقط .

ورغم هذه المماطلة فقد اجتمع اعضاء جمعية النهضة العربية في دمشق اوائل سنة ١٩٠٩ ووضعوا لجمعيتهم قانونا خاصا صادق عليه الاعضاء في جلسة علنية عامة وانتخبوا هيئة ادارية جديدة ، برئاسة محب الدين الخطيب ، وعضوية رشدي الحكيم ، وجمال الحفار وزكي الخطيب ، وعندما عاد رئيس الجمعية وبعض اعضائها للدراسة في استانبول ، انتخبت الجمعية هيئة ادارية جديدة برئاسة رضا مردم ، وعضوية حكمت المرادي (نائب الرئيس) ، ورشدي الحكيم (المحاسب) ، وجمال الحفار (امين الصندوق) ، وزكي الخطيب (كاتب) ، ولطفي الحفار وصالح القاسمي ، (من اعضاء مجلس الادارة) .

وبقي هذا الوضع قائما حتى فشل الثورة المضادة سنة ١٩٠٩ ، اذ عاد الاتحاديون الى الحكم اشد قوة وتصلبا تجاه ابناء القوميات الاخرى وجمعياتهم ، وكانت اول

خطوة على طريق هذا التحدي ان تقدم النواب الاتحاديون بطرح المادة الرابعة من نظام الاجتماعات في مجلس المبعوثان ، وطلبوا مناقشتها في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧-١٩٠٩ ، وتنص على أنه : « يمنع قيام الجمعيات ذات الاهداف السياسية والتسمية القومية في الدولة العثمانية » (٤٠) .

وبالرغم من مقاومة اعضاء القوميات غير التركية لهذه المادة ، الا انها فازت عندما عرضت على الاقتراع فنالت اكثرية ٩٠ - ٦٩ صوتا (٤١) .

اخذ الاتحاديون في ملاحقة اعضاء جمعية النهضة العربية في الاستانة ولم تكن مرخصة بعد ، فهاجر رئيس فرع استامبول ، محب الدين الخطيب الى مصر ، وتقلصت الجمعية في استامبول الا انها توسعت في دمشق ، وعقدت اجتماعا ليلية السبت في ١٣ ربيع اول سنة ١٣٢٧ لبحث قضية تغيير اسمها الى جمعية « النهضة السورية » بناء على طلب من حكومة الاتحاد والترقي ، وبعد المداولة قررت اللجنة الادارية ادخال تعديل على طلب الاتحاديين « رعاية لما كان يقتضيه الحال وناموس بقاء الانسب » وطلبت اللجنة تغيير اسم الجمعية من جمعية « النهضة السورية » الى اسم « جمعية النهضة » فقط ذلك ان الاسم الاول الذي اقترحه الاتحاديون لا يعم الاعضاء من غير سورية ولا يشمل الفروع التي في الاقطار الاخرى (٤٢) .

وقد ارفقت الجمعية هذا القرار بنظامها الاساسي الداخلي وطلبت الترخيص لها على اساس ذلك . اخذ الاتحاديون كعادتهم في مطاطلة اعضاء جمعية النهضة العربية ومقاومتهم حتى « عدلت الجمعية في قانونها المقترح ونقحته وجعلته منطبقا على قانون الجمعيات الحديث ، بعد ان كانت تمازجه روح السياسة » .

وتبدو لنا هذه التطورات والتعديلات من تحليل قانون جمعية النهضة الذي اجيز في الجلسة العامة المنعقدة ليلة ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٢٧ ، والذي قدم لحكومة الاتحاديين من اجل الحصول على الترخيص القانوني للجمعية ، ثم من تحليل هذا القانون بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات قبل ان يتخذ الصيغة النهائية التي اجازته بها الحكومة بتصريح مؤرخ في ١١ تشرين الاول ، شرقي عام ١٣٢٧ ، وفي ضوء المحاضرات الهامة التي القاها صلاح الدين القاسمي اول امين عام للجمعية في وضعها النهائي ، وكانت هذه المحاضرات بعنوان « عقبات في طريق الجمعية » (٤٣) .

مبادئ الجمعية واهدافها : يوجز قانون الجمعية الذي اجازته الحكومة مبادئها بصورة محددة في المادة الثانية من هذا القانون ، وهي المادة التي تبتدىء بتحديد

هوية الجمعية في أنها « علمية محضة » وبالرغم من وضوح مقدار ما فرضته الحكومة على الجمعية من ابتعاد عن الاشتغال بالسياسة بآية صورة من الصور ، فإن الامر يبدو بصورة أوضح عندما تقارن هذه المادة في القانون المصرح به مع مثيلتها في قانون الجمعية المقترح .

لقد راعت جمعية النهضة ما تدركه من عزم الحكومة على حرمانها من أي نشاط سياسي ، وصاغت نظامها الاساسي المقترح على أساس هذا الوعي ، ولكن بصورة تتيح بعض النشاط السياسي غير المباشر ، فجاء التعديل الذي فرضته الحكومة على الدستور حاسما وقاسيا في اقفال ما قد تتيحه تلك الصياغة من أوجه هذا النشاط السياسي غير المباشر اقفالا محكما على الشكل التالي :

١ - تنص المادة الثانية من القانون المقترح على أن « الجمعية علمية » بينما يؤكد القانون المصرح به في نفس المادة على أن الجمعية علمية « محضة » وواضح ما تنطوي عليه كلمة محضة من معاني التحريم المطلق لكل نشاط ذي صبغة سياسية ، مباشرة كانت أو غير مباشرة .

٢ - تنص المادة الثانية من القانون المقترح على أن مبادئ الجمعية هي :
المبدأ الاول : نشر اللغة العربية وادابها وترقية العثمانيين عموما والعرب خصوصا باشاعة العلم بين ابنائها .

المبدأ الثاني : اقامة اوضاع علمية وخيرية خدمة للمبادئ المصرح بها في هذا القانون .

المبدأ الثالث : تنشيط كل ما من شأنه عمران الوطن اذا كان في وسعها ذلك .

المبدأ الرابع : التعاون بين الاعضاء في المصالح الادبية والمادية .

المبدأ الخامس : اغانة العضو أو أسرته اذا دعت الحال الحيوية وكان ذلك في امكان الجمعية (٤٤) .

بينما تنص المادة الثانية من القانون المصرح به على أن مبادئ الجمعية هي :

أ - العناية باللغة العربية وآدابها .

ب - اقامة اوضاع علمية .

ج - التعاون بين الاعضاء في المصالح المادية والادبية (٤٥) .

وهكذا فان القانون المصرح به عدل هذه المادة تعديلا جذريا يبدو بالمقارنة فيما يلي:

- حذفت المبدأ الثالث والخامس بأكملهما .

- حذفت عبارة ترقية العثمانيين عموما والعرب خصوصا باشاعة العلم بين

ابنائها من المبدأ الاول ، واستعيض عن عبارة : نشر اللغة العربية وآدابها ، بعبارة :
العناية باللغة العربية وآدابها .

- ابدلت عبارة اقامة اوضاع علمية وخيرية خدمة للمبادئ المصرح بها في هذا

القانون ، التي تكون المبدأ الثاني من القانون المقترح ، بعبارة « اقامة اوضاع علمية »
الواردة في المبدأ الثاني من القانون المصرح به .

- بقي المبدأ الرابع من القانون المقترح على حاله في القانون المصرح به واصبح

المبدأ الثالث والاخير .

واضح من النصين المقترح ثم المصرح به أن ماسمي مبادي الجمعية انما ينحصر

في أهدافها التي ضيق القانون المصرح به افاقها تضيقا بالغا .

العضوية : اخذت جمعية النهضة بنوعين من العضوية هما : في القانون

المقترح اعضاء شرف واعضاء عاملون ، في القانون المصرح به : اعضاء عاملون
واعضاء مساعدون .

أما بصدد شروط العضوية ، فقد كان القانون المقترح ، يتضمن اربعة شروط

تجعل من الجمعية ، جمعية عربية ، وتؤكد التزام العضو بمبادي الجمعية ، وبالمناداة

بمبدأ لشورى ، وبأن يكون العضو حسن السيرة يعرف القراءة والكتابة (٦م) ولكن

القانون المصرح به ألغى هذه المادة الغاء كلياً .

أما بالنسبة لحقوق الاعضاء ، وواجباتهم والهيئات المسؤولة في الجمعية وتنظيم

عملها وعلاقاتها : فقد تحددت هذه النواحي في النظام الداخلي لجمعية النهضة ،

في الفصول الثالث والرابع والخامس من نظامها المصرح به ، وهي الفصول التي

تشتمل على المواد من ٧ حتى ٣٣ .

لقد اختصرت صيغة القانون المصرح به مواد القانون المقترح في هذه المسائل

اختصارا كبيرا ، قلل من وضوحها وانضباطها - تمشيا مع سياسة ضمان ان تكون الجمعية مجرد جمعية علمية - وبدا ذلك بصورة خاصة في نقطتين بارزتين هما :

١ - حذف الفصل السابع من القانون المقترح الذي ينظم مالية الجمعية .

٢ - حذف الفصل الثامن من القانون المقترح الذي ينظم مالية الجمعية بصورة استهدفت خنق الجمعية ماليا ، وذلك من حيث قصر القانون المصرح به ماليا على اشتراكات الاعضاء الشهرية التي جعل حدها الأدنى ربع مجيدي ، ووضع لها حدا اعلى لايتعدى ٢٤ ليرة في السنة ، ومنع عنها الموارد الاخرى التي كان ينص عليها القانون المقترح في المادة (٣٤) وهي المواد الاتية :

- من واردات المشروعات والاعمال التي تقوم بها (٢م) .

- من التبرعات والهدايا التي ترد اليها (٣م) .

- من الاعانات التي تقررها على اعضائها اذا مست الحاجة ، او تستجلبها من صناديق الفروع (٤م) .

اما الاسس الاخرى التي يقوم عليها تنظيم تلك الشؤون الحزبية الداخلية فلم يصبها تغير جذري ، فبقيت قابلة للايجاز على الشكل التالي :

١ - يكون طلب الانتساب الى الجمعية : « بان يقدم الراغب في ذلك طلبه الى اللجنة الادارية بكتاب خاص ، اما بواسطة احد اعضائها او بوضعه في صندوق المراسلات ، واذا قررت اللجنة قبوله تبلغه ذلك في مدة معينة » .

٢ - للجمعية لجنة ادارية تتألف من سبعة اعضاء (كانوا في القانون المقترح اربعة عشر عضوا) ينتخب اعضاؤها من بين الاعضاء العاملين وينتخب اعضاء اللجنة من بينهم رئيسا ونائب رئيس وكاتبا وأمين صندوق ومحاسبا .

٣ - يدفع العضو الى صندوق الجمعية اشتراكا شهريا حده الأدنى ربع مجيدي وحده الاعلى ٢٤ ليرة في السنة (الحدا الأدنى في القانون المقترح نصف مجيدي ولا يوجد تعيين للحدا الاعلى) .

٤ - اما واجبات وصلاحيات لجنة الادارة وموظفيها (حسب تعبير قانون الجمعية) فهي ان اللجنة مسؤولة مسؤولية مشتركة عن سير اعمال الجمعية ، بينما تكون واجبات الموظفين كما يلي :

ـ واجبات الرئيس هي :

رئاسة لجنة الادارة والجلسات العامة والمحافظة على النظام فيها ، والاشراف على اعمال الجمعية (م ١٠) .

ـ واجبات نائب الرئيس هي :

القيام بواجبات الرئيس عند غيابه (م ١١) .

ـ واجبات الكاتب هي :

ان يحفظ جدولا فيه اسماء الاعضاء وتاريخ دخولهم ومقدار المرتب الذي يستوفى منهم مشاهرة وان يقوم بالشؤون الكتابية في الجمعية (م ١٢) .

ـ واجبات المحاسب هي :

تنظيم الدفاتر وتسجيل حسابات الجمعية وعرضها على لجنة الادارة اخر كل شهر وتوقيع الوصولات (م ١٣) .

ـ واجبات امين الصندوق هي :

حفظ اموال الجمعية وجباية المرتبات وصرف ما تقرره اللجنة والجمعية وتدوين ذلك في دفتر خاص (م ١٤) .

٥ ـ اما بصدد نظام جلسات لجنة الادارة فقد اخذت الجمعية بالاسس التالية:

ـ تجتمع لجنة الادارة ليلة الجمعة من كل اسبوع (م ١٥) .

ـ اذا اجتمع خمسة من اعضاء اللجنة ، يباشرون العمل (م ١٧) .

٦ ـ اما بصدد نظام اجتماعات الجمعية العامة فقد اخذت الجمعية بالاسس التالية :

ـ اعضاء الجمعية يجتمعون في جلسة عامة مرة كل شهر يتلي فيها خطاب عن اعمال اللجنة خلال ذلك الشهر (م ١٦) .

ـ الجلسة العامة تعقد اذا وجدت الاكثرية المطلقة (م ١٧) .

٧ ـ وقد وردت بعض اسس تنظيمية اخرى في ذيل القانون الاساسي اهمها :

- لايجرد العضو من العضوية الا بثلثي الاراء في جلسة عامة (م ١٩).
- لايجوز نقض قرار الجمعية او اللجنة الا بأكثرية ثلثي الاراء (م ٢٣) .
- اذا طلب عشرة على الاقل من اعضاء اللجنة احداث تغيير في القانون او قررت اللجنة الادارية ذلك يعرض الطلب او القرار على الجمعية في جلسة عامة ويكون التغيير بأغلبية ثلثي اراء الاعضاء (م ٢١) .
- تغيير مواد هذا القانون من حقوق اللجنة الادارية (م ٢٠) .
- لا تسأل الجمعية الا عما تقرر عمله بقرار اللجنة الادارية او الجلسة العامة وليس عليها تبعة عمل يأتي به احد اعضائها بدون قرار منها (م ٢٢) ،
- ويبدو واضحا من نص هذه المادة جو الارهاب الذي كان مفروضا على جمعية النهضة ونشاطها .
- ويبرز من هذا التحليل ان من اهم سمات التنظيم الداخلي الوارد في قانون جمعية النهضة سمة الديموقراطية التي تتجسم في العناصر التالية :
- ١ - الانتخاب : سواء اكان ذلك في ان الهيئة العامة تنتخب اللجنة الادارية او في ان اللجنة الادارية تنتخب موظفيها .
- ٢ - رأي الاكثرية : هو الذي يسري في جميع قرارات الجمعية ولجنتها مع تحفظ يتطلب ان تكون هذه الاكثرية في مستوى الثلثين حينما يتعلق الامر بحرمان عضو من عضويته ، او تعديل قانون الجمعية او تغيير قرارات اللجنة الادارية .
- لقد اقر الاتحاديون دستور الجمعية بصيغته الجديدة سنة ١٩١٠ وبذلك اصبحت الجمعية شرعية بعد مماطلة دامت اكثر من سنتين . وقدبقيت جمعية النهضة قائمة حتى نشوب الحرب العالمية الاولى . ويعود الفضل في بقائها طيلة هذه المدة ، الى الخط الثقافي ذي المضمون السياسي الذي سارت عليه حتى الحرب ، فكانت قلعة ثقافية متحررة في مدينة دمشق (٤٦) تعلم ابناء الشعب من التجار والصناع واعضاء الجمعية الذين لم تمكنهم ظروفهم من تلقي الدروس العربية ، وذلك بأن افتتحت «مكاتب الشعب» او «بيوت الشعب» . وقام الاعضاء بتمثيل الروايات الوطنية مثل «فتاة الدستور» وغيرها ، وخصص ربع هذه التمثيليات الى غرف القراءة التابعة للجمعية (٤٧) . وكان اشهرها قاعة القراءة في الدرويشية ، وقاعة القراءة التي اقامها اعضاء الجمعية في الطابق الاعلى من خان الجمرک ، وكان ممن يلقي الدروس

في هذه الدور (او الغرف) فارس الخوري ، وعبد الرحمن الشهبندر وشكري العسلي ، وكرد علي وغيرهم (٤٨) .

اما برنامج الجمعية الثقافي بشكل عام ، فكان يتناول الابحاث العربية ويكفي ان نستشهد بعنوانين المحاضرات ، فهي التي تدل على اتجاه جمعية النهضة القومي، رغم الضغط الشديد عليها لتحويلها الى جمعية علمية فقط ، فقد كانت المحاضرات تحمل هذه العناوين «المسألة العربية ونشأتها» و «الخطر الانصري» ويعني المحاضر بهما الصهيونية ووباء الكوليرا) ، و « الامة والموظفون » ، ثم « القومية في الامم » .

ويشير المحاضر في هذه المحاضرة الاخيرة الى تأليف الاتراك عدة جمعيات تركية محضة مثل: « ترك درنكي » و « ترك اوجاغي » و « ترك يوردي » . الخ، الى ان يقول : فعسى ان يكون لنا نحن العرب من ذلك درس نافع يحملنا على الاخذ بالجديد المفيد وطرح النظريات الرثة البالية في عصر ليس الحكم فيه الا للقوة والمصلحة القومية (٤٩) .

واذا كانت جمعية النهضة قد انتهت مع بداية الحرب العالمية الاولى لانها امدت الحركة الوطنية في سورية برجال كان لهم الاثر الفعال في كل التشكيلات الحزبية التي ظهرت في النصف الاول من القرن العشرين ، وخصوصا حزب الكتلة الوطنية - كما امدت الحركة السياسية بعدد من الرجال الذين كان لهم اثرهم الفعال في تاريخ الدولة السورية من امثال فارس الخوري ، وزكي الخطيب ، وعبد الرحمن الشهبندر ولطفي الحفار وغيرهم كثير .



- (١) وهي الجمعيات التي أسسها السوريون داخل سوريا وخارجها .
- (٢) راجع مجلة المقتطف ٧٢ ج ٣ ص ٢٨٧ .
- (٣) مذكرات مدحت باشا ، تريب يوسف كمال حثاته ، ص ٣٦ - ٣٧ .
- (٤) احمد امين ، زعماء الاصلاح ، ص ٥٤ .
- (٥) مجلة المقتطف ، المرجع السابق .
- (٦) لا بد من الإشارة الى أن جمعيات علمية كبرى كانت قائمة في مصر ايضا مثل المجمع العلمي المصري ، ومجلس المعارف المصري ، والجمعية الجغرافية الخديوية ، وجمعية الاداب التي تأسست سنة ١٨٧١ والجمعية العلمية الشرقية سنة ١٨٧٧ ، وهذا بالإضافة الى جمعية العروة الوثقى التي ساهمت في تمويل مجلة العروة الوثقى التي اصدرها جمال الدين الافغاني ومحمد عبده في باريس .
- J. Ieine, Arab - Turkish. P. 57
- (٨) مصطفى الشهابي ، محاضرات في القومية العربية ، ص ٤٨ .
- (٩) مصطفى الشهابي ، المصدر السابق .
- (١٠) الشيخ طاهر الجزائري علامة من علماء دمشق ، كان المفتش الاول من جانب الدولة العثمانية على جميع دور الكتب في الولايات السورية من اقصى حلب شمالا الى جنوب فلسطين . ولد سنة ١٨٥٢ وتوفي سنة ١٩٢٠ (من أوراق محب الدين الخطيب) .
- (١١) مذكرات محب الدين الخطيب ، سيرة جيل ، مخطوط لم يطبع بعد .
- (١٢) عبد العزيز عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤ .
- (١٣) مصطفى الشهابي ، المصدر السابق ص ٥٠ . ومذكرات محب الدين الخطيب ، سيرة جيل .
- (١٤) مصطفى الشهابي ، المصدر السابق ، ص ٥١ .
- (١٥) محمد الفرحاني ، فارس الخوري وإيام لا تنسى ، ص ٢٣٦ .
- (١٦) مذكرات محب الدين الخطيب ، سيرة جيل ، مخطوط لم يطبع بعد .
- (١٧) راجع كتاب بحوث في التاريخ الحديث مهداة الى الدكتور احمد عزت عبد الكريم صادر عن جامعة عين شمس ١٩٧٦ ، ص ١١٠ ، بحث للسيدة سهيلة الريماوي بعنوان « أوراق محب الدين الخطيب » .
- (١٨) مذكرات محب الدين الخطيب ، سيرة جيل .
- (١٩) د. صلاح الدين القاسمي ، آثاره ، من المقدمة بقلم محب الدين الخطيب .
- (٢٠) مصطفى الشهابي ، محاضرات من القومية العربية ، ص ٤٠ .
- (٢١) بشير السيد توفيق برو في كتابه ، العرب والترك في العهد العثماني ، ص ٢٤ الى ان بعض السوريين اشتروا في تأسيس جمعية سرية سنة ١٨٦٥ مع الاتراك ، وتعرف باسم « يكي عثمانيلر » اي جمعية العثمانيين الحديثين ولكنه لم يذكر اي اسم عربي .
- (٢٢) النار م ١٢ ، ج ١ ، ص ١٢ - ١٣ .

- ٢٣ - رفيق لعظم ، اناره ، من المقدمة بقلم رشيد رضا ، ط ٢ ، ١٣٤٢ هـ .
- ٢٤ - رفيق العظم ، المصدر السابق .
- ٢٥ - المنار ، ٩م ، ج ١٢ ، ص ٩١٥ .
- ٢٦ - المنار ، المصدر السابق .
- ٢٧ - المنار ، المصدر السابق .
- ٢٨ - المنار ، ٩م ، ج ١٢ ، ص ٩٥٢ ، تاريخ ١٣ شباط - فبراير ١٩٠٧ .
- ٢٩ - وثيقة من مجموعة وثائق محب الدين الخطيب .
- ٣٠ - وثيقة من مجموعة وثائق محب الدين الخطيب .
- ٣١ - رفيق العظم ، اناره ، المقدمة .
- ٣٢ - المنار ، ١٢٣ ، ج ١ ، ص ١٣ ، فاتحة السنة الثانية عشرة .
- ٣٣ - رفيق العظم ، المصدر السابق .
- ٣٤ - جريدة الاهرام ، بتاريخ ١٩٠٩/٣/٨ .
- ٣٥ - رفيق العظم ، مجموعة آثاره ، من المقدمة بقلم رشيد رضا .
- ٣٦ - مذكرات محب الدين الخطيب ، سيرة جيل ، مخطوط لم يطبع بعد .
- ٣٧ - مصطفى الشهابي ، القومية العربية، ص ٥٥ .
- ومذكرات الخطيب ، المصدر السابق .
- ٣٨ - صلاح الدين القاسمي ، آثاره ، ص ٦ .
- ٣٩ - صلاح الدين القاسمي ، المصدر السابق ، ص ٩ .
- Corresp. d'orient, 20^e année, 15-2-1909. - ٤٠ .
- ٤١ - جريدة المؤيد بتاريخ ١٩٠٩-٨-٢ .
- ٤٢ - من وثائق محب الدين الخطيب ، المقدمة في القانون المقترح .
- ٤٣ - من وثائق محب الدين الخطيب مؤسس الجمعية ، قانون جمعية النهضة المعدل .
- ٤٤ - من وثائق محب الدين الخطيب ، القانون المقترح .
- ٤٥ - من وثائق محب الدين الخطيب ، القانون المصرح به .
- ٤٦ - مذكرات محب الدين الخطيب ، سيرة جيل .
- ٤٧ - صلاح الدين القاسمي ، آثاره ، ص ٨ من محاضرة القاها بعنوان كلمة في تاريخ الجمعية .
- ٤٨ - محمد الفرحاني ، فارس الخوري وايام لا تنسى ، ط بيروت سنة ١٩٦٥ ، ص ٢٣٧ .
- ٤٩ - صلاح الدين القاسمي ، آثاره ، ص ٤٣ .